المقدمـة

تحتاج الإدارة للقيام بنشاطها الإداري إلى العنصر البشري المتمثل في الموظفين العموميين وغيرهم من العمال وكذا العنصر المالي الذي يتمثل في الأملاك الوطنية العامة لكي تضطلع بالوظائف المنوطة بها وبالتالي تحقق أهدافها العامة .

و يحظى موضوع الأملاك الوطنية العامة بأهمية كبيرة في فقه القانون الإداري المعاصر، سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية .

ولا يتسنى للدولة تحقيق أهدافها المسطرة في مختلف المجالات والقيام بوظائفها كاملة إلا من خلال توفرها على الوسائل المادية اللازمة، فكان ولابد أن تتاح لها الأملاك اللازمة لممارسة وظائفها وتنفيذ مخططاتها، وكانت الأملاك الوطنية العامة هي عماد اقتصادها و وطيدة الصلة بكيانها الإداري، و بحيث الاعتداء عليها يعد اعتداءا على الدولة ومنتجاتها وتعطيل الوفاء بالخدمات التي تؤديها للمجتمع طالما أنها أداتها ووسيلتها في إشباع الحاجات العامة التي هي محور نشاطها الاقتصادي والمالي، خاصة في ظل ازدياد تدخل الدولة في شتى المجالات لاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها .

إن المكانة التي تحتلها الأملاك الوطنية العامة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، وكذا المكانة التي تحتلها ضمن نظريات القانون الإداري التي ترتبط بها أشد ارتباط والعلاقة التي تربطها مع مختلف فروع القانون الأخرى جعلتها البؤرة الأساسية التي يتركز عليها الاختلاف الإيديولوجي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي نظرا لاختلاف نطاق الملكية الخاصة والعامة في كل منهما واختلاف نظرتيهما إلى هذه الأملاك من حيث وحدة أو ازدواجية تكوينها ومن حيث حقوق الأشخاص العامة عليها ووسائل إدارتها والمدى المعترف به للأفراد في استعمالها وكذا وسائل حمايتها .

استنادا إلى ما سبق يتضح جليا بأن دراسة الأملاك الوطنية العامة في الجزائر تكتسب أهمية نظرية وعملية بالغة، تتجلى أهميتها النظرية في كون الجزائر بلد حديث العهد بالاستقلال شهد تذبذب على مستوى التشريعات المنظمة لقطاع الأملاك الوطنية العامة على مر التاريخ، بالإضافة إلى الأهمية العلمية كون الجزائر بلد يزخر بقسم كبير من الأملاك الوطنية العامة.

ولما نتحدث عن تاريخ الأملاك الوطنية العامة في الجزائر فإنه كان يطلق عليها في العهد العثماني "بأملاك البايلك"، وفي عهد الاستعمار الفرنسي اعتمدت فرنسا على تقسيم الأملاك الوطنية بالجزائر إلى أملاك عامة و أملاك خاصة إلى غاية سنة 1962م وصدور الأمر 157/62 الذي مدد العمل بالتشريع الفرنسي في حدود السيادة الوطنية، و في هذا الصدد يبقى التشريع الفرنسي ساري المفعول على الأملاك الوطنية التي كانت تتسم بالازدواجية إلى غاية صدور أول قانون 16/84 المؤرخ في 03 يونيو 1984 المتضمن قانون الأملاك الوطنية، الذي كان لا يميز بين الأملاك الوطنية العامة والأملاك الوطنية الخاصة للدولة، و بصدور القانون رقم 30/90، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتضمن قانون الأملاك الوطنية تم التمييز بين أملاك الدولة فجعل منها ما هو عام و ما هو خاص، وعدل هذا الأخير بالقانون رقم 14/08، المؤرخ في20 يوليو 2008، المتضمن قانون الأملاك الوطنية.

إلا أنه وجب أن تكون هناك آليات لحماية هذه الأملاك سواء كانت عامة أو خاصة، لذا توج القانون رقم 30/90 بالمرسوم التنفيذي رقم 427/12 المؤرخ في 16 ديسمبر 2012 الذي يحدد شروط إدارة و تسيير الأملاك العامة التابعة للدولة وضبط كيفيات ذلك.

و ما تعرفه هذه الأملاك من إهمال و تفشي لأعمال الغصب والتعدي عليها، وحداثة النظام القانوني للأملاك الوطنية في الجزائر، و نقص الدراسات والأبحاث حول موضوع الأملاك الوطنية العامة، كلها عوامل دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع، رغم أننا واجهتنا بعض الصعوبات تتمثل في حداثة الموضوع ونقص المؤلفات المتخصصة في الموضوع على مستوى المكتبات القانونية الجزائرية، ومع ذلك بذلنا أقصى جهودها لتقليص الصعوبات ومواصلة البحث وكلنا أمل في أن نوفق في الإلمام بالموضوع وجوانبه المختلفة لنظيف في إثرائه وإفادة الدارسين والطلبة المتخصصين في هذا المجال.

وبهذا تظهر إشكالية البحث:

ما مدى فعالية المنظومة القانونية التي وضعها المشرع الجزائري للأملاك الوطنية العمومية قصد تحقيق المنفعة العامة و تلبية أهداف التنمية الوطنية ؟

لمعالجة هذه الإشكالية اعتمدنا على المزج بين المنهج الوصفي و المنهج التحليلي والمنهج المقارن، فالمنهج الوصفي يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها إلى عناصرها المكونة لها ثم استخلاص النتائج ويظهر استعمال هذا المنهج بوضوح عند التعرض للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالأملاك الوطنية العامة من حيث تعريفها وتمييزها عن الأملاك الوطنية الخاصة والمفاهيم المشابهة وتحديد خصائصها، والمنهج التحليلي نلجأ إليه عند تحليل نصوص قانون الأملاك الوطنية والمراسيم التنظيمية المرتبطة به، أما المنهج المقارن فنحتاج إليه عند استقصاء وضع الأملاك العامة في بعض التشريعات المقارنة للوقوف على مدى نجاعة منظومتنا القانونية في هذا المجال.

و لا يتأتى لنا الوقوف على مدى فعالية الأملاك الوطنية العمومية إلا بعد تحديد مفهومها و مكوناتها، الأمر الذي حتم علينا تقسيم البحث إلى فصلين، حيث خصصنا الفصل الأول لدراسة مفهوم وتكوين الأملاك الوطنية العمومية ضمن مبحثين، بحثنا في الأول مفهوم الأملاك الوطنية العمومية وفي الثاني تكوينها، وخصصنا الفصل الثاني لدراسة قواعد تسيير الأملاك الوطنية العمومية، من خلال مبحثين، تعرضنا في الأول إلى استعمال الأملاك الوطنية العمومية وفي الثاني إلى حمايتها .